



مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني في ليبيا

A Project to Reform and Develop Urban Planning in Libya

تقييم النظام المؤسسي

2024-2023

مقدمة

- تأتي أهمية النظام المؤسسي في كونه الركيزة والأداة الذي يعتمد عليه في تحقيق الأهداف التي تنشدها أية دولة لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة.
- مصلحة التخطيط العمراني هي الجسم الرسمي الذي انيطت به هذه المهمة.



تعريف النظام المؤسسياتي

النظام المؤسسياتي هو قاعدة الأساس لأي مؤسسة حيث يتم من خلاله تقسيم المهام والمسؤوليات وتوزيعها على الإدارات والأقسام المختلفة بالإضافة إلى تحديد عدد العاملين في كل قسم وربطه مع غيره من الأقسام والإدارات

أهداف المشروع في تطوير النظام المؤسسي



1

إبراز التخطيط العمراني كمحور أساسي لتحقيق التنمية المستهدفة والذي يمثل أحد أهم أضلاع مثلث التنمية "التخطيط الاقتصادي - التخطيط الاجتماعي - التخطيط العمراني"

2

خلق كيان قوي من خلال إدارة عمرانية فاعلة تمثل القوى المسيطرة على العمران من خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف ونقاط القوة والتحديات والفرص

3

تضمين أفضل الممارسات التي إنتهجتها الدول ونجحت في الوصول إلى تنمية حقيقية (الإستدامة - الحوكمة - المرونة - اللامركزية)

منهجية التقييم

تحديد التحديات والفرص .

اعتمدت منهجية

التقييم على الآتي :

تقييم النظام المؤسسي للعمران في ليبيا
وإنعكاسه على أداء مصلحة التخطيط
العمراني

تحديد المهام المسندة الى
(المصلحة - الإدارات الرئيسية - الفروع
المكاتب)
وتقييم الأداء لهذه المهام وتحديد نسبة
إنجاز تقريبية لها .

تقييم القدرات البشرية وفق التقارير التي
أنجزت من قبل المصلحة ومن الأجهزة
الرقابية .

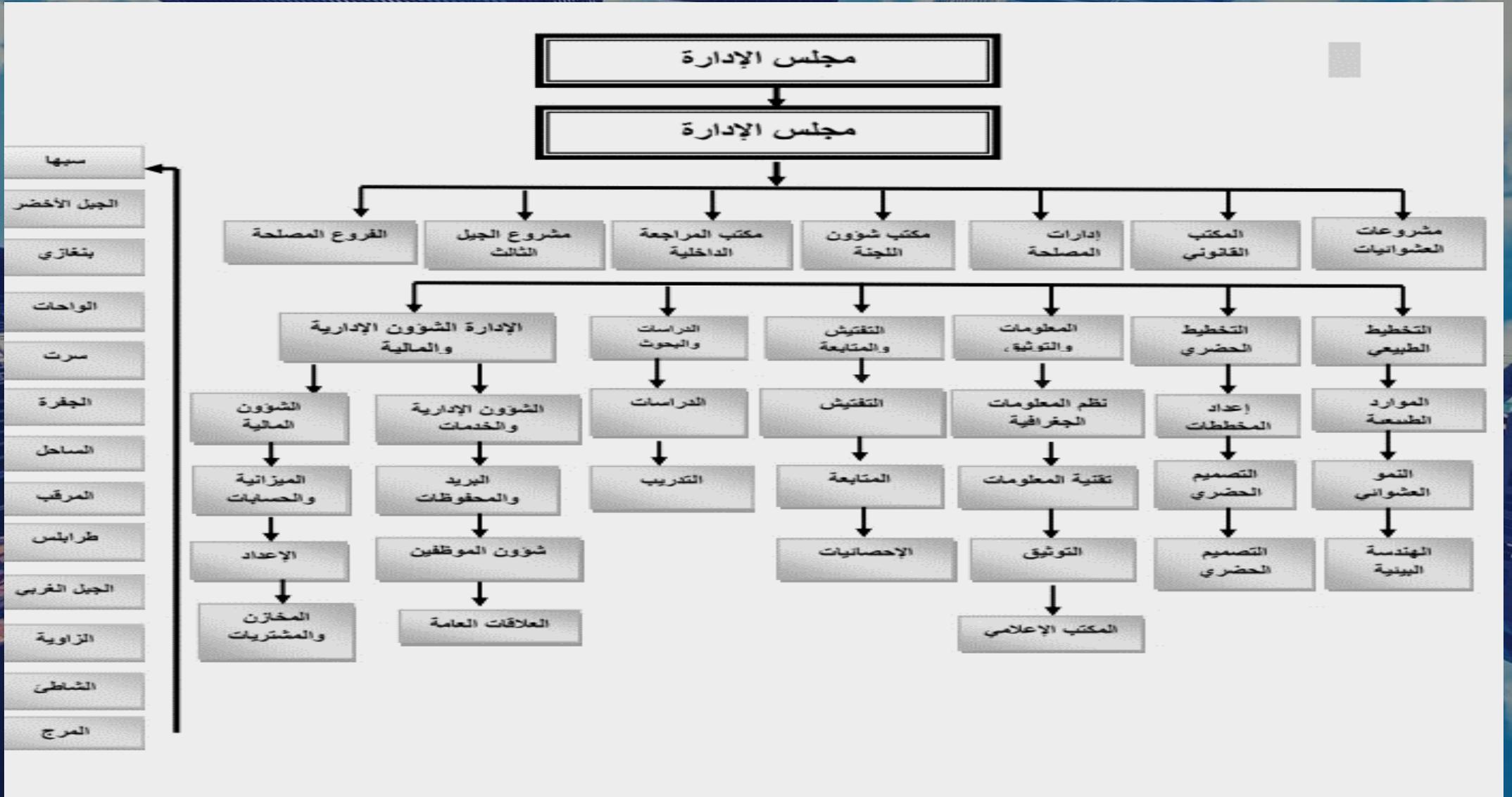
مهام المصلحة

نسبة الإنجاز	أدوات التنفيذ	المهمة
100%	إعداد المصلحة وإعتماد مجلس التخطيط الوطني وتم إنجاز العمل بدعم من الهابيتات	اعداد المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى وعرضه علي الجهات المختصة لإعتماده
50%	المخطط الأقليمي: إعداد المصلحة وإعتماد مجلس التخطيط الوطني الأقليمي الفرعي: إعداد المصلحة وإعتماد مجلس الوزراء. أنجز العمل عن المكاتب الاستشارية المتعاقد معها	اعداد مخططات الأقاليم الفرعية بالتنسيق مع المحافظات والبلديات ذات العلاقة والعرض علي الجهات المختصة لإعتماده.
70%	إعداد المصلحة وإعتماد اللجنة الشعبية العامة أغلب الأعمال أسندت الى المكاتب الاستشارية	إعداد المخططات للتجمعات السكنية والتطبيق. قرار رقم (18) لسنة 1993م
30%	إعداد المصلحة وإعتماد مجلس الوزراء عن طريق التعاقد مع مكاتب إستشارية	تتولى المصلحة إعداد المخططات وفقا لإحكام القانون رقم (3) لسنة 2001م لأنحته التنفيذية. (قرار رقم 782 لسنة 2021م)
0%	مصلحة التخطيط العمراني	المشاركة في اعداد الخطط الأنمائية بما يحقق سياسات و مؤشرات اتواهداف المخطط الوطني والمخططات الأقليمية والفرعية.
نسبة الإنجاز	أدوات التنفيذ	المهمة

مهام المصلحة

المهام	التقييم	نسبة الإنجاز
قتراح تشكيل لجان تنقيح المخططات قبل اعتمادها	صدور عدة قرارات بتشكيل لجان تنقيح المخططات الإقليمية والمحلية والحضرية ولم يتم اعتماد أعمالها	%100
متابعة النمو العشوائي خارج المخططات الحضرية واعداد الدراسات اللازمة لإحتواء ما يتطلب احتوائه واقتراح الحلول اللازمة للحد من هذه الظاهرة.	تم إعداد عدة تقارير من قبل الإدارات المختصة ومن الفروع	%30
مراجعة واعتماد مواقع المشاريع العامة خارج المخططات الحضرية وفق السياسات المعتمدة بالمخطط الوطني والمخططات الإقليمية والفرعية.	تشكيل لجان فنية لمراجعة المشاريع التنموية سكنية وخدمية	%75
التنسيق بين مستويات التخطيط وادوات التنفيذ المختلفة من خلال المؤشرات والسياسات التخطيطية وترجمتها الي برامج ومشاريع انمائية	لم تنجز	%10
اعداد وتحديث وتطوير معايير التخطيط المستخدمة في اعداد المخططات	لم تنجز	%10
اقتراح تطوير القوانين واللوائح المنظمة لعمل التخطيط والتنمية.	تم تقديم عدة مذكرات بالخصوص ولم الألتفاف اليها	%30

تقييم الهيكل التنظيمي



إدارة التخطيط الحضري

نسبة الإنجاز	التقييم	الإختصاص
%0	لم ينجز	الأشراف على إعداد الخرائط المساحية ومتابعة اعتمادها
%0	لم ينجز	الإشراف على إعداد المخططات الحضرية وتحديثها والتوسع فيها
%0	لم ينجز	دراسة ومراجعة المعايير التخطيطية ومتابعة تنفيذها
%0	لم ينجز	إعداد الدراسات والأنسس الخاصة بالتصميم الحضري
%20	إقتصر على المشاركة في عضوية اللجان ذات العلاقة	حماية التراث المعماري والموروث الحضاري
%20	يتم بناء على ما يرد اليها من الفروع والبلديات والقطاعات والأجهزة التنفيذية ومراجعة المشاريع التنموية	متابعة تطبيق المخططات وإعداد الدراسات المتعلقة بها

إدارة التخطيط الطبيعي

نسبة الإنجاز	التقييم	الإختصاص
%0	لم يتم	متابعة إعداد المخطط الوطني طويل المدى وتنفيذ توصياته
%10	ضعيف	متابعة إعداد المخططات الإقليمية والمحلية
%0	لم يتم	متابعة إعداد الدراسات الخاصة بالنمو السكاني وتطوير التجمعات السكانية
%10	ما تم إنجازه من دراسات في مشروع مخططات الجيل الثالث	تجميع الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية على المستوى الأقليمي والمحلي
%30	حسب ما يرد اليها من الفروع والقطاعات والبلديات	بحث المشاكل العاجلة لتنمية التجمعات السكانية
%10	عبارة عن دراسات تمت في نطاق محدود لبعض التجمعات المقترحة خارج المخططات المعتمدة	القيام بالدراسات والإبحاث الخاصة بالتنمية المكانية

إدارة الدراسات والبحوث

نسبة الإنجاز	التقييم	الإختصاص
%0	لم يتم	إعداد الدراسات للمشاريع المميزة ذات العلاقة بالتخطيط العمراني
%10	إقتراح لائحة للمشاريع	الأشراف على مشاريع بحثية تخدم التخطيط العمراني مع الجامعات
%20	ندوة المعايير – صالون العمران	الإعداد لإقامة الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش
%20	إعداد مقترح لائحة مالية وإدارية	العمل على تطوير التشريعات المنظمة للتخطيط العمراني
%0	لم يتم	المراجعة المستمرة للمعايير التخطيطية وتطويرها
%40	تم إعداد خطط تدريبية	تنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بمصلحة التخطيط العمراني

إدارة المعلومات والتوثيق

نسبة الإنجاز	التقييم	الإختصاص
%0	لم يتم	إعداد بيانات التخطيط العمراني بشكل عام والتنسيق مع المعايير وقواعد البيانات التخطيطية المحلية والدولية .
%20	أقتصر العمل على التوثيق فقط	القيام بأعمال الترجمة والتوثيق والإشراف على طباعة الدراسات والبحوث
%40	توفير الأجهزة مرتبط بتوفر التغطية المالية والصيانة والتدريب والتشغيل وفق الإمكانيات	توفير الأجهزة والحواسيب ومستلزماتها لإعمال الصيانة والتدريب والتشغيل للمصلحة ,
%20	تم توفير مكتبة فقط بإمكانيات محدودة	إدارة مكتبة المصلحة وتوزيع الصحف والعمل على إقتناء الأبحاث والمطبوعات المتخصصة ,
%20	أقتصرت على الموقع الإلكتروني للمصلحة	الإعداد للمشاركة في البرامج الإعلامية .
%70	تم إنجاز أغلب مخططات الجيل الأول والثاني وأغلب المشاريع التنوية	حفظ الخرائط وتبويبها وتصنيفها وتحويلها الى النظام الرقمي ,

التفتيش والمتابعة

المهام	التقييم	نسبة الإنجاز
1. متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالتخطيط العمراني	لا يتم بشكل دوري وإنما وفق ما تقتضيه الضرورة	10%
2. القيام بالمتابعة اليومية لأداء الفروع والمكاتب وإعداد تقرير عن سير العمل بها	المتابعة لا تتم إلا من خلال ما يرد من ملاحظات حول الفروع	10%
3. دراسة الشكاوي والتظلمات من قرارات اعتماد المخططات وقرارات اللجان الفنية والمعمارية	في أغلب الأحيان تتم الدراسة من قبل لجان تشكل لهذا الغرض	20%
4. المتابعة الميدانية للمخالفات وما يتعلق بالجانب الفني في القضايا المرفوعة ضد المصلحة	ضعيفة جدا لقلة الأماكن البشرية والمادية	5%

تقييم الأدارات

- ❑ لم يتم تحديث إختصاصات الإدارات بحيث تواكب ما يشهده العالم من تطور في مفاهيم ومبادئ التخطيط العمراني والتنمية المستدامة .
- ❑ ضعف الإمكانيات البشرية والمادية وقلة الخبرات المتخصصة في مجال التخطيط العمراني ..
- ❑ فترة تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث عطلت عمل بعض الإدارات لإرتباطها بالمشروع (التخطيط الطبيعي)
- ❑ تشكيل لجان فنية لدراسة مواضيع وإشكاليات تخطيطية مقدمة من الفروع أو قطاعات الدولة والبت فيها سلب لإختصاصات بعض الإدارات (الطبيعي- الحضري) بحجة قلة الخبرات الفنية المتخصصة ساهم في إضعاف دور الإدارات .
- ❑ أغلب إختصاصات الإدارات الفنية كانت تتم من خلال تكاليفات لمكاتب إستشارية لتنفيذها خاصة خلال فترة تنفيذ مشروع مخططات الجيل الثالث .
- ❑ عشوائية في إحالة المواضيع الفنية للإدارات المختصة نتيجة عدم وجود توصيف دقيق للإختصاصات .



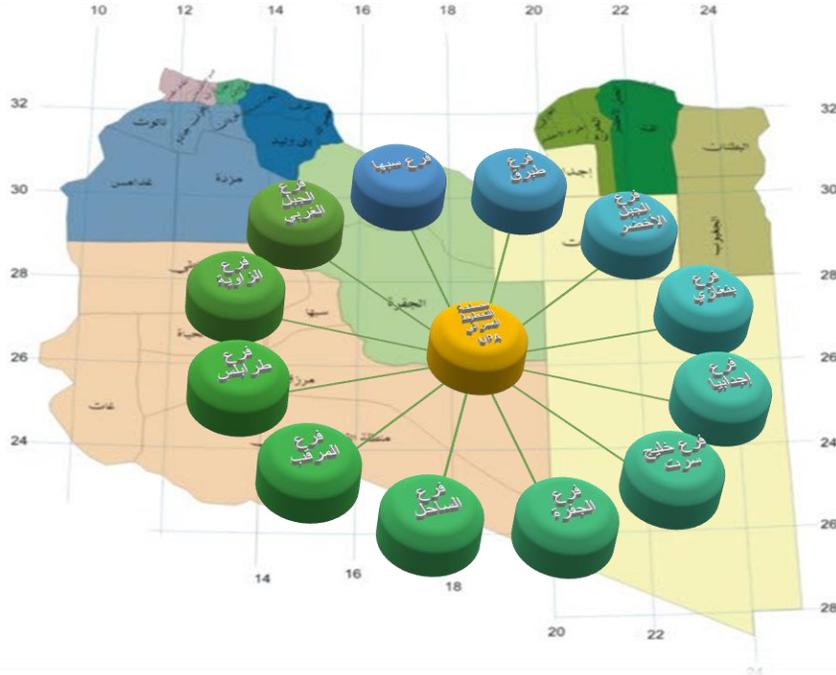
تقييم الفروع

المهام	التقييم	نسبة الإنجاز
1. المساهمة في إعداد المخططات الإقليمية والمحلية والحضرية .	مساهمة محدودة وتعتمد على الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة	10%
2. مراجعة أعمال تطبيق المخططات والدراسات التفصيلية ومشاريع تقاسيم الأراضي ومخططات المرافق المتكاملة	تفاوت من فرع الى فرع وفق الإمكانيات المتاحة	40%
3. حفظ وتوثيق التراث المعماري وإبراز الهوية المعمارية .	لا يوجد	10%
4. التعاون مع السلطات المحلية في تنفيذ ومتابعة الخدمات .	يتم وفق إمكانيات الفرع	50%
5. المساهمة في إعداد الدراسات اللازمة لتطوير المخططات وتحديثها والتوسع فيها .	في نطاق محدود وأغلب الدراسات ضعيفة	10%
6. العمل على حفظ وتوثيق المعلومات والبيانات والمستندات والخرائط وفق أحدث التقنيات من خلال مركز المعلومات .	حسب الإمكانيات المتاحة للفرع	10%
7. الإشراف على مكاتب التخطيط العمراني التابعة للفرع .	لا يوجد	0%
8. اقتراح الميزانيات اللازمة للفرع .	تقتصر على تحديد الاحتياجات	0%
9. إعداد الخطط التدريبية بالتنسيق مع ديوان المصلحة .	ضعيف	10%

تقييم الفروع

تقييم أداء الفروع:

- أغلب الفروع تعاني من قلة الأمكانيات البشرية والمادية .
- غياب مبدأ اللامركزية وغياب المشاركة المجتمعية .
- أغلب الفروع لم تقم بممارسة إختصاصاتها الممنوحة لها ويقتصر عمل أغلبها على إستقبال الطلبات المتعلقة بالوصفات الفنية وما يردها من مقترحات من البلديات أو القطاعات المحلية والتي تحال الى الديوان .
- نتيجة عدم إستكمال مشروع مخططات الجيل الثالث إعتمدت الفروع والمكاتب التابعة لها على مخططات الجيل الثاني والتي في أغلبها قد أستنفذت .
- تعاني بعض الفروع من عدم وجود مقرات مناسبة لها للقيام بأعمالها , وفروع أخرى لديها مقرات لم تستكمل (سبها - إجدابيا) .
- التواصل بين الفروع وبين الديوان يعتمد علي المرسلات البريدية حيث لم تنفيذ منظومة التواصل الألكتروني .



المكاتب

الجبل الأخضر

1. مكتب درنة
2. مكتب طبرق
3. مكتب البيضاء
4. مكتب المرج

بنغازي

1. مكتب بنغازي
2. مكتب البركة
3. مكتب السلوي
4. مكتب الأبيار
5. مكتب قمينس
6. مكتب العقورية

سرت

1. مكتب إجدابيا
2. مكتب سرت
3. مكتب مصراتة
4. مكتب زليطن
5. مكتب الجفرة
6. مكتب جالو
7. مكتب بن وليد
8. مكتب بن جواد
9. مكتب الكفرة

الجبل الغربي

1. مكتب نالوت
2. مكتب جادو
3. مكتب غريان
4. مكتب غدامس
5. مكتب مزدة
6. مكتب يفرن
7. مكتب الزنتان

طرابلس

1. مكتب طرابلس
2. مكتب سوق الجمعة
3. مكتب ابوسليم
4. مكتب جنزور
5. مكتب تاجوراء
6. مكتب ترهونة
7. مكتب القربولي
8. مكتب الخمس
9. مكتب العزيزية
10. مكتب قصر بن غشير
11. مكتب السواني

سبها

1. مكتب سبها
2. مكتب اوباري
3. مكتب مرزق
5. مكتب غات

الزاوية

1. مكتب الزاوية
2. مكتب الزهراء
3. مكتب صرمان
4. مكتب صبراتة
5. مكتب العجيلات
6. مكتب زوارة
7. مكتب الجميل

تقييم المكاتب

المهام	التقييم	نسبة الإنجاز
1. إعداد تقارير دورية عن سير تنفيذ المخططات والتشريعات المتعلقة بالتخطيط العمراني وإحالتها إلى جهات ذات العلاقة	تتم في نطاق ضيق وغير مطبقة في بعض المكاتب	10%
2. التعاون مع السلطات المحلية في تنفيذ المخططات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها	لتعاون يتسم بشكل سلبي نتيجة ضعف الإمكانيات	10%
3. المشاركة في تحديد مواقع المشاريع العامة وتحديد أولويات تنفيذها وإتجاهات النمو بالمخطط	مشاركة ضعيفة وفي الغالب يتم الأجراء مركزيا	10%
4. إعتداد الوصفات الفنية والإفادات والرسم الكروكي الخاص بالسجل العقاري	حسب الإمكانيات المتاحة	30%
5. منح شهادات الإستعمال	حسب المتاح	50%
6. الإشراف على المكاتب الهندسية المرخص لها بأنشطة التخطيط العمراني.	لا يوجد	0%
7. دراسة الشكاوي والطعون المحالة من المجالس المحلية وإبداء الرأي	تحال الى الفرع المختص	10%
8. دراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق المخطط وإعداد الدراسات حول نمو المخطط.	يقتصر دورها على إحالتها إلى المكاتب	10%

تبعية المصلحة على مدى 30 سنة

تبعية المصلحة على مدى 30 سنة

1993	قرار اللجنة الشعبية رقم 1993/18م	اللجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات
2003	قرار اللجنة الشعبية رقم 2003/23م اختصاصات هيكل تنظيمي دون تفاصيل	شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة
2004	قرار اللجنة الشعبية رقم 2004/60م يتضمن هيكل تنظيمي واختصاصات	اللجنة الشعبية العامة للتخطيط
2005	قرار اللجنة الشعبية رقم 2005/142م	الهيئة العامة للبنية الأساسية والتنمية العمرانية
2006	قرار اللجنة الشعبية رقم 2006/290م اختصاصات تتعلق بالبنية الأساسية والمشاريع	المؤسسة العامة للإسكان
2007	قرار اللجنة الشعبية رقم 2007/256م اختصاصات تتعلق بمؤسسة الإسكان	اللجنة الشعبية العامة
2013	قرار مجلس الوزراء رقم 2013/41م	وزارة الإسكان والمرافق
2017	قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 2017/694م اختصاصات لوزارة الإسكان والمرافق	مجلس الوزراء بحكومة الوفاق
2020	قرار مجلس الوزراء رقم 2020/1001م اختصاصات الإسكان والتعمير	وزارة الإسكان والتعمير

مقارنة بين تبعية الوزارة والحكومة

مجلس الوزراء	الوزارة
<ul style="list-style-type: none"><input type="checkbox"/> التبعية المباشرة مع متخذ القرار يرفع المصلحة الى رتبة مناقرة لبقية الوزارت<input type="checkbox"/> التواصل المباشر مع الوزارت والهيئات بم يسرع في إنجاز الأعمال .<input type="checkbox"/> يجعل منها كيان قوي يفرض وجوده ولا يسمح بإستلابه دوره كأهم الأدوات لتحقيق التنمية العمرانية على المستوى الوطني والأقليمي والمحلي<input type="checkbox"/> وجودها ضمن دائرة إتخاذ القرار يسمح لها بالأطلاع على كافة المستجدات التي قد تطراً ويتيح لها المساهمة إقتراح وجهة نظرها	<ul style="list-style-type: none"><input type="checkbox"/> عدم التواصل المباشر مع متخذ القرار لوجود حلقة تفصل بينهما<input type="checkbox"/> إخضاع المصلحة لما تقتضيه مصلحة الوزارة عند تضارب المصالح والإختصاصات<input type="checkbox"/> حاجة المصلحة للتواصل مع الوزارت والقطاعات الأخرى بشكل مباشر نتيجة طبيعة عملها لن تكون متاح<input type="checkbox"/> إستقلالية الوزارة في إتخاذ قراراتها قد يتيح للمصلحة الحصول بعض إحتياجاتها بشكل أسهل

جدول توزيع العاملين حسب التخصصات

الإجمالي	الخدمات	التخصصات																		فروع المصلحة	
		أخرى			قانون		محاسبة			إدارة			هندسة حاسوب			هندسة مدنية		عمارة وتخطيط مدن			
		د.م	د.ع	جامعي	ليسانس	د.م	د.ع	بك	د.م	د.ع	بك	د.م	د.ع	بك	د.ع	بك	د.م	د.ع	بك		
152	15	10	4	11	7	4	4	5	3	6	4	6	15	3	5	9	14	2	25	ديوان المصلحة	
26	3	1			1										1	1	13		6	فرع طبرق	
48	9	3		1		1		1	1				1	1	5	5	12		8	فرع الجبل الأخضر	
87	4	4		3	1		1	4	1		2			1	5	5	17		39	فرع بنغازي	
32	4	4		1				1	2		1	1	2		2		13		1	فرع الواحات	
22	3					1	1	1	1		1	1			1	2	7	2	1	فرع سرت	
25	2				1					1			1	2	4	5	8		1	فرع الجفرة	
24	1	1			2	1	1								2	1	9		6	فرع مصراتة	
32	3			1				2				1	1		3		15		6	فرع المرقب	
125	12	11	1	4	4	4	3	2	5	2	1	3			8	5	46		14	فرع طرابلس	
122	11	6		2	3	5	1	1	3	3		5	2	2	17	1	47	3	10	فرع الزاوية	
98	8	13		2	3	4	1	2		1	2	1	3	2	12	3	32	2	7	فرع الجبل الغربي	
78	7	5	2	1	2	3	5		1	4		2	3	2	14	4	21		2	فرع سيها	
871	82	58	7	26	24	23	17	19	18	16	11	20	28	13	79	41	254	9	126	الإجمالي	
100%	9%	7%	1%	3%	3%	3%	2%	2%	2%	2%	1%	2%	3%	1%	9%	5%	29%	1%	%14	النسبة	
871	الإجمالي العام																				

إجمالي عدد العاملين بالديوان



■ عدد الفنيين 59

الإجمالي 146

قلة العناصر الفنية المتخصصة .

إسناد المهام التخطيطية إلى عناصر غير مؤهلة .

قلة البرامج التدريبية في مجال التخطيط العمراني .

غياب تخصص التخطيط العمراني في الجامعات الليبية .

عدم الإستفادة الكاملة من إتفاقيات التعاون في مجال العمران لدعم المصلحة فنيا .

عدم توفر الميزانيات للخطط التدريبية التي تقترحها المصلحة .

عزوف الخبراء المتخصصة للعمل بالمصلحة لعدم وجود الحوافز المالية .

تقييم القدرات البشرية تقييم أولي :

مشاريع المصلحة

المشروع	قيمة المشروع	نسبة الإنجاز	الوضع القائم
مخططات الجيل الثالث	281,694,760	40%	توقف المشروع والمباشرة في تصفية الأعمال مع المكاتب
إتفاقية التعاون مع الهابيتات	16,876,210	إنتهت الإتفاقية بتاريخ 31/12/2022م	لم التجديد وهناك العديد من البنود لم تنفيذها
مشروع دراسة وتقييم المناطق العشوائية .	20,000,000	10%	توقف المشروع لعدم وجود الدعم المالي
مشروع دعم وتطوير المصلحة	15000000	60%	لم يستكمل منذ 2011م
نظم المعلومات الجغرافية والأرشفة الألكترونية	2,500,000	10%	تم تجهيز مركز المعلومات بديوان المصلحة ولم تستكمل باقي الفروع
المرصد الحضري	10,000,000	0%	لم يتم صرف ميزانية له
الخطة القصيرة لمعالجة أوضاع العمران القائم في ليبيا		0%	أعطي الأذن بالتعاقد وباشترت المصلحة في الإعلان عن المشروع وتقييم العروض

تقييم المشاريع

أغلب المشاريع لم تستكمل رغم أن بعض المشاريع تجاوزت نسبة الإنجاز فيها 50%.

ازدواجية الإختصاصات لبعض المشاريع :

1. مشروع دعم وتطوير المصلحة مع المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق مع مشروع المساند الذي أذن بالتعاقد حديثا.

2. نظم المعلومات الجغرافية والمرصد الحضري .

3. تضمنت بنود الجيل الثالث دراسة وإحتواء العشوائيات ومشروع إحتواء العشوائيات.

• لم يتم الاستفادة المرجوة من اتفاقية التعاون مع الهابيتات بسبب سوء الإدارة وعدم الشفافية .

• تأخر البدء في تنفيذ المرصد الحضري رغم الموافقة على صرف ميزانية له وهو ما نعزوه الى بيروقراطية الإدارة .

التجارب الدولية

اسم الدولة	معطيات التجربة	التبعية الإدارية	نمط التخطيط	البنية المؤسساتية	المركزية واللامركزية
التجربة الألمانية	وزارة الاقتصاد والتنمية والتعاون الدولي	اقتصادي اجتماعي على مستوى الاتحاد الاوروبي			
	وزارة الاقتصاد - مكتب التخطيط	تخطيط إقليمي بمفهوم العولمة	مكاتب التخطيط في الولايات	وطني - ولايات - أقاليم - مخطط هيكلية	لامركزي
التجربة التركية	هيئة تخطيط الدولة	اقتصادي اجتماعي وحديثاً تخطيط إقليمي شامل	هيئة - وكالة في الأقاليم	وطني - إقليمي	مختلط
التجربة الأردنية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	اقتصادي اجتماعي	مديرية - وحدات تنمية	وطني - محافظات	لامركزي
	وزارة الشؤون البلدية	استعمالات الاراضي	مديرية في الوزارة	وطني - إقليمي - محلي	مختلط
التجربة التونسية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	اقتصادي اجتماعي	إدارة عامة - دواوين	وطني - إقليمي - محلي	مختلط
	وزارة التجهيز الإسكان	استعمالات الاراضي	مديرية وحدات تنمية في المحافظات	وطني - إقليمي - محلي	مختلط

النظام المؤسسي للعمارة

التنمية قرار

أدوات التنفيذ

الإدارات المحلية

المواصلات

المرافق

الإسكان

الجهة المعنية بالتخطيط

المخطط الوطني

المخططات الإقليمية

المخططات الإقليمية والفرعية

المخططات الحضرية

مستويات التخطيط

النظام المؤسسي للعمران



01 عدم الأستقرار الإداري للمصلحة خاصة في تعدد تبعيتها أدى إلي إضعاف دورها كأهم مؤسسة معنية بالتخطيط للتنمية .

02 توزيع غير فعال لحجم العمل بين المصلحة وفروعها ناتج عن مركزية مفرطة حيث تقوم الفروع بإحالة أغلب مواضيعها الفنية والإدارية لدوان المصلحة ليتم البث فيها .

03 ضعف أداء الفروع نتيجة ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بدورها على الوجه الأكمل .

04 سلب المصلحة لبعض تخصصاتها لصدور بعض التشريعات المتعلقة بإدارة المحلية مع تباين في تفسير بنود المتعلقة بالتخطيط العمراني .

التحديات



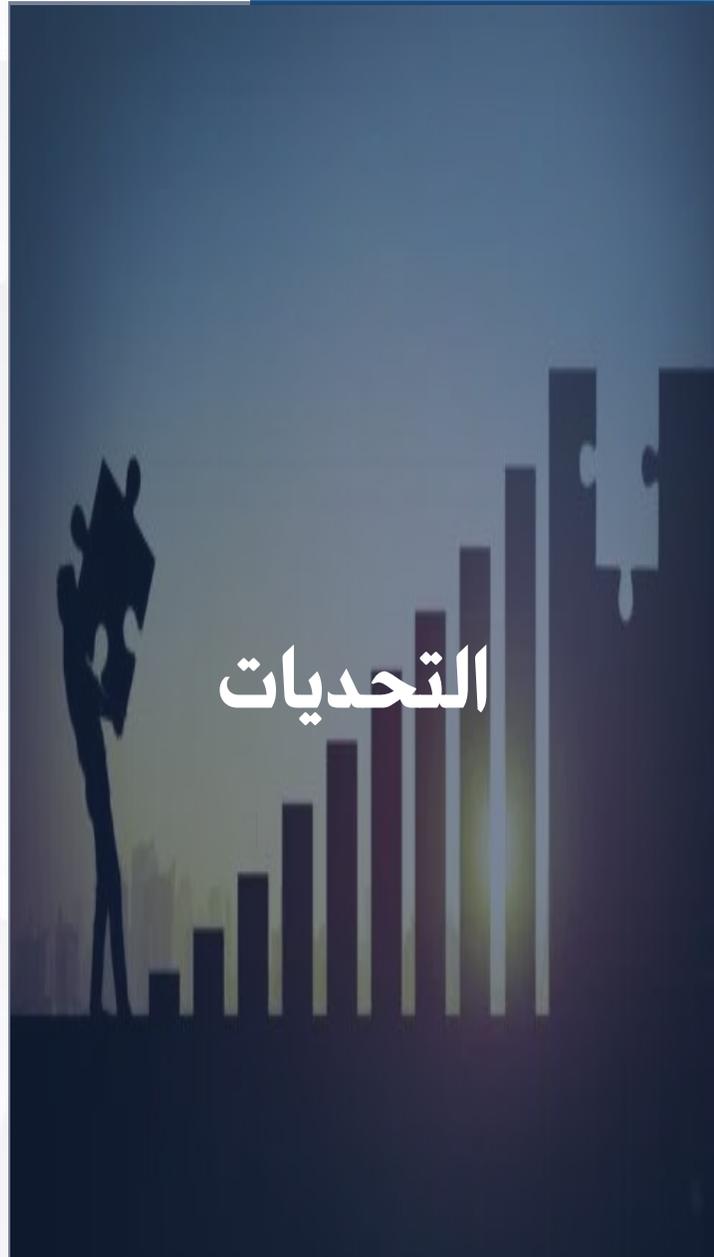
05 عدم تنفيذ الخطط التدريبية بسبب في توقف البرامج التدريبية للعناصر البشرية للمصلحة إنعكس سلبا على أداء المصلحة وفروعها.

06 ضعف الحوافز المادية جعل من المصلحة بيئة طاردة مما يسهم في عزوف الخبرات الفنية المؤهلة للعمل بالمصلحة وأيضا خروج الخبرات الجيدة منها للبحث عن فرص أفضل.

07 غياب التنسيق بين إدارات المصلحة في أداء مهامها فيما بينها وفيما بينها وبين الفروع والذي يرجع بسببه الى عدم وجود التوصيف الدقيق للمهام والذي يؤدي الى تداخل الأختصاصات وبالتالي الى تعطيل الأعمال .

08 عدم إستخدام التقنية الحديثة في إنجاز الأعمال الإدارية والفنية وإستخدام الطرق التقليدية نتيجة تأخر مشروع الأرشفة الألكترونية .

التحديات



تأخر الميزانيات للباب الثاني والثالث الأمر الذي يفضي الى تأخر المشاريع وأحيانا إلغائها

09

وجودها تحت تبعية إدارة تنفيذية وعدم علاقة مباشرة بينها وبين دائرة إتخاذ القرار أضعف دورها في التواصل بينها وبين القطاعات الأخرى المشاركة في العملية التخطيطية وكذلك إطلاعها على مستجدات الأمور للدولة الليبية.

10

توقف أغلب المشاريع التي من شأنها تطوير المصلحة والرفع من كفاءة العاملين بها (مشروع إعادة تنظيم المصلحة - إتفاقية التعاون مع الهابيتات - المرصد الحضري)

11

التحديات



- ❑ وجود مشاريع متوقفة يمكن تفعيلها في تطوير المصلحة (مشروع إعادة تنظيم المصلحة – إتفاقية التعاون مع الهابيئات - المرصد الحضري)
- ❑ مشروع الخطة القصيرة فرصة للنهوض بالمصلحة للتبؤ مكانها كأهم أداة من أدوات تحقيق التنمية .
- ❑ وجود مواقع لمقرات الفروع منها ماأستكمل ومنها ما هو تحت التنفيذ ومنها من لم ينفذ وهي فرصة لتفعيلها لرفع من كفاءة عمل الفروع .
- ❑ تطوير التشريعات المتعلقة بالتطوير العمراني لمواكبة المرحلة الحالية في معالجة الكثير من التحديات والإشكاليات التي تعيق المصلحة للقيام بدورها المحوري في تحقيق التنمية (الملكية العقارية – تأكيد مبدأ اللامركزية وإعطاء دور أكبر للإدارة المحلية في إعداد المخططات الحضرية – تحديد هيكل إداري لتنفيذ المخططات الإقليمية)
- ❑ إنشاء معهد عالي لدراسات التخطيط العمراني لتوفير كوادر متخصصة لتغطية هذا المجال في سوق العمل .
- ❑ الإستفادة من تجارب الدول المشابهة لنا التي نجحت في تطبيق أساليب متطورة في حلة الإشكاليات التي تعاني منها المدن الحديثة (الإستدامة- المرونة- المدن الذكية- المشاركة المجتمعية)

الفرص



مشروع إصلاح وتطوير التخطيط العمراني في ليبيا

A Project to Reform and Develop Urban Planning in Libya

شكرا لحسن استماعكم